مذهب صلاح الدّين الزعبلاوي النّقدي واتّجاهه

م.م وسام غالي كاطع أ.د مجيد خير الله راهي

كلية التربية للعلوم الإنسانية – جامعة واسط

الملخص:

يتناول هذا البحث مذهب الناقد صلاح الدين سعدي الزعبلاوي واتجاهه النقدي، وهو علم من أعلام اللغة والنحو والنقد في العالم العربي عامّة، وفي سورية خاصّة، اشتُهر بمجال النّقد اللغوي الحديث، وقد اتّبع منهجاً في التصحيح اللغوي يكاد يستقلّ به، إذ كان منهجاً قائماً على الوسطية، بين المرونة والشدّة، بين التسمّح المطلق والتشدّد المفرط، ولذا مثّل اتجاهاً جديداً في مجال النقد اللغوي، وقد ضمّ هذا البحث اتجاهات النقد اللغوي، وبيان الاتجاه الذي اتّبعه الزعبلاوي منها، مع ذكر أهمّ مسائل التصحيح اللغوي التي ظهر فيها منهجه واضحاً جلياً.

المقدمة:

صلاح الدين محمد سعدي، المشهور بالزعبلاوي، علم من أعلام اللغة والنحو والنقد في العالم العربي عامّة، وفي سورية خاصّة، اشتُهر بمجال النّقد اللغوي الحديث، وكانت له مقالات كثيرة فيه، تصدّى فيها لكثير من أخطاء الكتّاب والعامّة، وما اعترى الصحف والكتب منها، نشر أغلبها في مجلة التراث العربي السورية، وصحيفة (الثورة) السورية أيضاً، ومجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، ثُمّ جمع جميع مقالاته هذه ورتّبها في كتب، بعد تشذيبها وتنقيحها، ومن أشهر مؤلفاته (أخطاؤنا في الصحف والدواوين)، و(لغة العرب)، و(مسالك القول في النقد اللغوي)، و(مذاهب وآراء في نشوء اللغة وتدرج معانيها)، و(مع النحاة وما غاصوا عليه من دقائق اللغة وأسرارها)، و(دراسات في النحو)، وأخيراً معجمه الكبير (معجم أخطاء الكتّاب)، الذي وافاه الأجل قبل أن تكتحل عيناه برؤيته مطبوعاً بحلّته الأخيرة.

وقد سلك الزعبلاوي منهجا متسمحاً ومتساهلاً في التصحيح اللغوي، لكنّ تسمحه هذا ليس مُباحاً كغيره من النقّاد، بل اشترط فيه موافقة ضوابط اللغة وقوانينها وسننها، فهو لم يكن متشدّداً كلّ

التشدّد، ولا مرِناً كلّ المرونة، وإنّما توسّط الأمرين؛ لأنّ كلّ همّه مصلحة اللغة، لا غير، وقد اتّضح لنا ذلك بعد تقصّي جميع آرائه ومواقفه في مسائله اللغوية، التي تناولها في مجال التصحيح اللغوي.

مذهب صلاح الدّين الزعبلاوي النّقدي واتّجاهه:

إنّ عدم اتفاق النقّاد – قديماً وحديثاً– على مقياس صوابي محدّد يمكن على أساسه الحكم بالصحّة أو الخطأ، أدّى إلى اختلاف أحكامهم في التخطئة والتصحيح، وذلك بدوره أدّى إلى ظهور ثلاثة اتّجاهات نقديّة تمثل حركة التصحيح اللغوي في اللغة العربية، وهي: وهي[١]:

الاتّجاه الأوّل: ويمثله اللغويون والنقّاد المتشدّدون، الذين وقفوا عند الأفصح، ورفضوا ما عداه، فتميزوا بالصرامة والتزمّت في مواقفهم إزاء قضايا التخطئة والتصحيح، ومنعوا التطور، وعملوا على وقف تيّاره، وكانوا ينظرون إلى اللغة نظرتهم إلى العزيز الكريم، الذي ينبغي أن يصان جانبه من كلّ ما يخدش كرامته، أو يحطّ من منزلته، فيناضلون دونها، وينافحون ويجالدون ويكافحون، ويمنعون أيّ دمٍ جديد من الانسياب في عروقها، فيحاسبون الكتّاب على أصغر الهفوات وأقلّ الهنات، ولا يرضون منهم إلّا سلوك المنهج الواضح والطريق السوي، فإذا انحرفوا عن ذلك، ولو قليلاً، أقاموا عليهم النكير وحاسبوهم الحساب العسير، وهو اتجاه يجعل اللغة عقيمة عاجزة عن العطاء، وتلبية حاجات العصر ومتطلباته الجديدة، وما تشدّدهم هذا إلّا تضييقاً لما وسعه العرب، وقد تميّز أصحاب هذا الاتجاه بحماسهم وغيرتهم الشديدة على لغة العرب، ومن أبرز مَن يُمثّل هذا الاتّجاه قديماً الأصمعي، وابن قتيبة، والزّبيدي، والحريري، والجواليقي، وابن الجوزي وغيرهم، وأمّا حديثاً فأبرز مَن يُمثّله الشيخ إبراهيم اليازجي، وإبراهيم المنذر، وأسعد داغر، وكمال إبراهيم، والكرملي وغيرهم.

وأمّا **الاتّجاه الثّاني**، فيشترك مع الاتّجاه الأوّل بغيرته على اللغة، وحمايتها، والتفاني في خدمتها، ولكنّه في الوقت نفسه لا يرى بأساً بالأخذ بالرخص والجوازات، فإذا وردت في بعض الكلام مسألة يجيزها بعض علماء العربية، ويمنعها آخرون، فإنّ أصحاب الاتّجاه لا يقيمون على المتكلّم بها نكيراً، ميلاً منهم إلى التساهل، خلاف الاتّجاه الأوّل الذي يأخذ بالقوي والأفصح، ويترك ما دونه، وقد ظهر هذا الاتّجاه نتيجة لغلو أصحاب الاتّجاه الأوّل فيما ذهبوا إليه، وإفراطهم في التخطئة، ومنعهم كثيراً من الاستعمالات المقبولة، وقد كان أصحابه أقلّ تشدّداً،

وتميزوا بالتساهل في المعايير اللغوية، وقبولهم المولد والدخيل والمعرّب، وجميع اللهجات، والدعوة إلى قبول كثير من الاستعمالات التي رفضها أصحاب الاتّجاه الأوّل، غير أنّهم وقعوا فيما وقع فيه مَن انتقدوهم، إذْ إنّهم أفرطوا في تساهلهم في القضايا اللغوية كما أفرط أصحاب الاتّجاه الأول في تشدّدهم، وأبرز أصحاب هذا الاتّجاه قديماً ابن جنّي، وابن السيد البطليوسي، وابن هشام اللخمي، ومن المتأخرين ابن الحنبلي، وشهاب الدين الخفاجي وغيرهم، وأمّا حديثاً فأبرز مَن يمثّله الشيخ مصطفى الغلاييني، ومحمد خليفة التونسي، وطه الراوي، وإميل يعقوب، وأحمد مختار وغيرهم.

أمّا **الاتّجاه الثّالث**، فقد ظهر نتيجة لغلو أصحاب الاتّجاه الاوّل في تشدّدهم، وتساهل أصحاب الاتّجاه الثاني فيما ذهبوا إليه، أي أنّ أصحاب هذا الاتّجاه وقفوا موقفاً وسطاً بين الاثنين، وقد رفضوا كلّ ما رأوه لا يخدم اللغة، سواء أنْ صدر عن تشدّد أو تساهل، وقد تميّز أصحابه بأنّهم كانوا أوسع بحثاً وتقصياً، وأدقّ حكماً، وأكثر أدلّة وحججاً، وكذلك الحفاظ على الموروث اللغوي مع مسايرة عوامل التطور اللغوي، وقبول المولد والدخيل والمعرّب وفق ضوابط وشروط، لا مطلقاً، والدعوة إلى التيسير مع المحافظة على ثوابت اللغة، وقد أخذوا على أصحاب الاتجاه الأوّل تشدّدهم المفرط، وعلى أصحاب الاتجاه الثاني تساهلهم المفرط أيضاً، وأبرز مَن يمثّل هذا الاتّجاه قديماً ابن برّي، والزمخشري وغيرهم، وأمّا المحدثون فتبين أنّ الزعبلاوي على رأس مَن يُمثّل هذا الاتجاه، وقد ينضمّ إليه ويقف تحت رايته صبحي البصام، وإبراهيم السامرائي وغيرهم.

والجدير بالذكر أنّ سمات كل اتجاه لا تنطبق كلّها على جميع روّاده، فقد تجد واحداً من روّاد هذا الاتّجاه يحمل بعضاً من سمات الاتجاه الآخر، وبالعكس، وأمّا سبب تصنيفه في الاتّجاه الفلاني؛ فلأنّ أغلب سماته تنطبق عليه.

وقد ثبت لنا اتجاه الزعبلاوي هذا من خلال اطلاعنا على جميع مصنفاته، وما تحويه من مسائل التصحيح اللغوي، إذ تبيّن أنّه أكثر وأبرز مَن مثّل هذا الاتّجاه، فقد رأيناه يقف على الجادّة الوسطى، بين أصحاب الجمود والعقم والمنع من الحركة والتجديد وتنمية اللغة، وبين أصحاب الفوضى والإباحية والخروج على قواعد اللغة وأصولها، فهو يمسك بعصا التصحيح من الوسط، قال الناقد بشار بكُّور: "هو من العلماء الذين اتخذوا منهجاً وسطاً في التصحيح والتخطئة، فهو لا

يحجِّر واسعاً ويضيق باب اللغة، كما أنّه لا يلقي الكلام على عواهنه ويلقي الحبل على الغارب مصحّحاً جميع ما يقال وكلّ ما يكتب، بحجّة أنّ العرب قد تَبَحْبَحت في لغاتها، وهو في هذا المنهج الوسط الذي لم يحيد عنه أدقّ وأوسع أفقاً من العدناني، والأمر بيّنٌ جليٌّ لمن رامَ الوازنة بينهما"[٢]، ويظهر ذلك جليّاً في كثير من أقواله، وكذلك من خلال تتبّع آرائه ومواقفه في المسائل اللغوية، فمن أقواله التي تدلّ على مذهبه النقدي واتجاهه، قوله في المتزمتين والمتشدّدين: "وإن آثرتُ المكاشفة والتصريح، على ما يقتضيه نهج البحث العلمي، فالحق وإن أغضب بعضهم، أنّ نفراً ممن تناول هذا الغرض – النقد اللغوي– قد هجم عليه هجوماً؛ فلم يتأدّ له بأداته، و لا تلمّسه من مظانه، ولا ابتغاه من مآتيه ومعالمه، فكلامه كلام مجازف معتسف، فيه مواضع للنقد والنكير، ومجال للنظر لا يقطع فيه بعذر"[٣]. وصرّح أيضاً بأخذه على مَن يحظرون الجائز، وينكرون الفصيح المستقيم، وما يتركه ذلك من أثر على الكتّاب، فقال: "وليس يَحْسُن أن نسلك نهجاً نَحْظُرُ به جائزاً، ونُنكر مستقيماً، وإلّا حارَ الكتّاب في أمرهم ماذا يأخذون وماذا يَدَعُون، بل التبست عليهم وجوهُ القول واختلطت طرائقُه"[٤].

لكنّ الزعبلاوي لم يترك الحبل على الغارب، بل اشترط فيما تسمّح به موافقته لضوابط اللغة وقوانينها، فلا يكون الأمر عنده مزاجياً أو يتبع الذوق والهوى، دون قيود وضوابط مرسومة، ويتّضح ذلك من خلال قبوله للتطور اللغوي مشترطاً فيه خضوعه لضوابط اللغة بقوله: "ونحن لا ننكر تدرّج معاني الكلم وتجدّدها بالمجاز ومجاز المجاز والنقل من الخاص إلى العام، ومن العام إلى الخاص...إلّا أنّ للتدرج والتجدّد أصولاً وحدوداً لا بدّ من مراعاتها والأخذ بها...على أنّ التطور اللغوي لا يعني على كل حال إقرار ما لا سند له من ضوابط اللغة"[٥]، وغير ذلك من الأقوال والآراء والمواقف التي يظهر فيها اتجاهه النقدي واضحاً جليّاً.

وأخيراً نقول: إنّ الزعبلاوي ربط بين أصالة القديم، وحداثة المعاصر، فذكر أنّ معاصرتنا اللغوية يجب أن تُؤسّس على دعائم وثيقة من الأصالة اللغوية، إذ قال: "وليس صحيحاً بعد هذا أن ننهج في تأسيس معاصرتنا اللغوية نهج القائلين: إمّا أن نكون مع الأصالة فننبذ كل معاصرة، أو نكون مع المعاصرة، فنصدف عن كلّ أصالة، وإنّما السداد أن نقيم معاصرتنا اللغوية هذه على أسس راسخة من الأصالة، بل أركان وثيقة منها، ودعائم محكمة"[٦].

ويبدو أنّ اتجاه الزعبلاوي هو أكثر الاتّجاهات خدمةً للغة العربية، فتخطئة الصحيح عنده يؤدّي إلى تحجير اللغة وتضييق الخناق عليها، ومِن ثمَّ موتها، وفي الوقت نفسه يرفض تأويل وتخريج كل ما شاع على ألسنة الكتّاب، ولذا فهو يُجاهد في سبيل إبقاء اللغة حيّة، قادرة على استيعاب مستجدات الحياة، ومسايرة الزمن، بكلّ ما أُوتي من قوّة، فيمدّها بكلّ جديد تحتاجه في تعبيرها، من مفردات وتراكيب وأساليب ودلالات واستعمالات لغوية، لكن بحدود وضوابط مرسومة، ومتّفق عليها، لا أنْ تُفتح الأبواب على مصراعيها، فيُسوِّغ كلّ خطأ، ثّمّ يُختَلق له العُذر، ويتمّ تخريجه على وجه مّا، وبذا تُمحى ملامح اللغة وأصالتها.

والأحرى بالمشتغلين في مجال النقد اللغوي أن ينهجوا نهج هذا الاتّجاه، لتأتي أحكامهم منصفة، "فإذا كانت الغيرة على اللغة تحمل على تنزيهها من كلّ خطأ يشوب صفاءها، فإنّ من مقتضيات هذه الغيرة، ومن لوازمها إنصاف الصحيح منها وتبرئته من شبهة الخطأ ومن مَعَرَته"[٧]، وهو اتجاه يحقّق للعربية نوعاً من التوازن، فلا يجعلها تنساق مع الجديد انسياقاً يقطع صلتها بأصيلها العريق، الذي عرفته في عصور نقائها، ولا يجعلها تجمد على القديم معاندة التطور[٨]، فهو أكثر خدمة للغة من غيره من الاتجاهات، والأولى من هذا وذاك أن يُوكل أمر سلامة اللغة وصيانتها من الخطأ، والبتّ في أحكام التخطئة والتصحيح إلى جماعة متخصصة؛ لأنّه أعظم من قدرة الفرد[٩].

وسنعرض بإيجاز هنا لأهمّ المسائل اللغوية، التي يظهر فيها جليّاً مذهبه النقدي واتّجاهه.

١- تَجَوَّل:

يكاد يجمع النقّاد المُحدَثون على تخطئة الفعل (تجوَّلَ)، وجعل صوابه (جالَ)؛ لاقتصار المعاجم على ذكر الصيغة الثانية، ففي الصحاح: "جالَ يَجولُ جَوْلاً وجَوْلاناً، وكذلك اجْتالَ وانْجالَ"[١٠]، قال أسعد داغر: "ويقولون أخذ يتجوَّل في قُراها، ولمكاتبنا المتجوّل، وفي كتب اللغة: جوَّل الرجل في البلاد تجوالاً، ولم يُسمع تجويلاً: طوَّف، فالصواب أن يُقال: يُجوِّل، ومُجوِّل؛ لأنّ تجوَّل لم يُنقل عن العرب"[١١]، ويرى عباس أبو السعود عدم فصاحته، وإنّه من قول العامّة، إذ قال : "يقول العامة وبعض المتعلمين: فلان يتجوَّل في الأسواق، وهم يتجولون في الطرق، وهذا بائع متجوّل، والفصيح أن يقال: فلانٌ يجولُ، وهم يجولون، وهذا بائع جائل، أو جوَّال بصيغة

المبالغة، أو جوّالة بتأكيد المبالغة"[١٢]، وسبقهم إلى إنكاره إبراهيم المنذر[١٣]، وشايعهم كثيرون[١٤].

بينما أجازه صبحي البصام في استدراكه، مستنداً إلى ما ورد في شرح الحماسة للمرزوقي وفي مختار الصحاح، إذ قال: "المتجوّل صحيح، وهو مشتقّ من (تجوّل)، الدال على تكرار حدوث الفعل، وقد استعمل المرزوقي مصدره في شرح ديوان الحماسة، قال..."[١٥]، وتابعه في ذلك إميل يعقوب[١٦]، ومحمد حسن عبد العزيز[١٧].

وعندما بحث الزعبلاوي هذه المسألة تسمّح في جوازها، ذاكراً أنّ نصوص اللغة ليست في المعاجم فقط، وإنّما في دواوين الشعر والأحاديث وكتب الأدب وغيرها، وأنَّ (تجوّل) جارٍ في كلام الفصحاء، إذ قال: "إنّ نصوص اللغة ليست في المعاجم وحدها، بل هي في دواوين الشعر والأحاديث والأمثال وكتب الأدب وسواها أيضاً، وقد تبين بالبحث أنّ (تجول) جارٍ في كلام الفصحاء، من ذلك قول المرزوقي في شرح ديوان الحماسة: (وتستغني عن السعي والتجوّل معه، فتُريح نفسك من الحِلِّ والترحال في طلبه)، وإذا ثبت (التجوّل) فقد ثبت فِعْلُه (تجَوَّل) واسم الفاعل منه (مُتَجَوِّل)"[١٨].

وقد بيّن الزعبلاوي أنّ المعنى الذي في (تجوّل) لا يُعبَّر عنه بـــ (جال)، أو(جوّل)؛ فهو يدلّ على تكرار الفعل وامتداد زمن حدوثه، حيث قال: "قولك: (تجوّل) يدلُّ على تكرار الفعل وامتداد زمن حدوثه، نحو: تعلَّم وتربَّى وتأدَّب وتمشّى وتنقّل وترقّبَ وتمهّلَ، وهو معنىً لا يُعَبِّر عنه (جال) ولا (جوّل) بتشديد الواو، فهذا يدلّ على التكثير"[١٩]، ثمّ ذكر أنّ استعمال (جوّال) أو (جوّالة) لا يُغني عن (المُتجوِّل)، فالمُتجوِّل "هو الذي يطوف متحرِّكاً متنقلاً ساعة بعد ساعة، أمّا (الجوّال) أو (الجوّالة) فهو الكثير الجولان، ففي الأساس: (وجوّل في البلاد، وطوّف، وهو جوّالة جوّابة)، أي: كثير التجْوَال والتطْواف، فقولك: (البائع المتجوِّل) هو الصحيح، وهو أدلُّ على المعنى المقصود من قولك: (البائع الجوَّال)"[٢٠].

ونحن نميل إلى ما ذهب إليه الزعبلاوي، يقوّي ذلك إقرار مجمع اللغة القاهري باستعمال (تجوّل)، وأنّ إهمال المعاجم له لا يمنع من جوازه، إذ جاء في كتاب الألفاظ والأساليب: "يقولون: تجوّل في البلاد وبائع متجوّل، ولم تذكر المعاجم تجوّل في هذا المعنى، بل تقولك جال في البلاد وجوّل وانجال واجتال: إذا طاف فيه، على إنّ إهمال المعاجم له لا يمنع من جوازه

على أن يكون (تجوّل) بمعنى (جال) أو أكثر من الجولان، تفعّل قد يجيء بمعنى (فعل) نحو (تظلّمَ) بمعنى ظَلَمَ و(تهيّب) بمعنى هاب، على ما ذكره سيبويه وجرى عليه الأئمّة، كأبي حيّان والسيوطي"[٢١]، يُزاد على ذلك ورود استعمال الفعل (تجول) وما اشتقّ منه، في بعض كتب اللغة والأدب والبلاغة[٢٢]، غير شرح الحماسة للمرزوقي. فلا بأس إذن بجوازه.

٢- حَوَائِج:

شاع على ألسنة الكتّاب جمع (حاجة) على (حوائج)، فأنكر ذلك بعض العلماء المتشدّدين في اللغة؛ بحجّة أنّ قياس (فواعل) أنْ يكون جمعاً لـــ (فاعِلة)، إذ حكى الجوهري عن الأصمعي أنّه كان "يُنْكِرُهُ ويقول: هو مُوَلَّدٌ"[٢٣]، وجاراه الحريري قائلاً: "وَيَقُولُونَ فِي جمع حَاجَة: حوائج، فيوهمون فِيهِ...وَالصَّوَاب أَن يجمع فِي أقل الْعدَد على حاجات...وَأَن يجمع فِي أَكثر الْعدَد على حَاج، مثل هَامة وهام"[٢٤].

وتابعهم في ذلك بعض النقّاد المحدثين المعروفين بتشدّدهم أيضاً، كأسعد داغر، إذ قال: "ويتركون المطَّرِد المقيس من الجموع، ويعمدون إلى الشاذّ النادر فيستعملونه، كما في (عوائد) جمع (عادة)...وهكذا قيل في (حوائج) جمع (حاجة)، كأنّه جمع (حائجة)، وكان الأصمعي ينكره ويقول: إنّه مولّد"[٢٥]، وإلى ذلك ذهب أيضاً إبراهيم المنذر[٢٦]، وكمال إبراهيم[٢٧].

بينما حكى ابن برّي والخفاجي عن كثير من العلماء واللغويين جواز هذا الجمع، وتوجيهم له بأنّه جمع (حائجة) في الأصل على القياس، ثمّ خفّفت إلى (حاجة)، وبقي الجمع على الأصل، أو أنّه جمع (حوجاء) بمعنى (حاجة)، واستدلّوا على ذلك بما ورد في الحديث والشعر والنثر[٢٨].

وتابع هؤلاء بعض النقّاد المعاصرين، كالشيخ الغلاييني بقوله: "الحوائج جائزة منصوص عليها، وقد وردت كثيراً في نثر مَن يوثق بكلامهم وشعرهم، نعم؛ إنّها شاذّة في القياس باعتبارها جمع حاجة...لكنّها ليست شاذّة في السماع، ولا نادرة في الاستعمال"[٢٩]، وتابعه آخرون، كالعدناني[٣٠]، وعباس أبو السعود[٣١]، وغيرهم[٣٢].

وقد تناول الزعبلاوي هذه المسألة، فتسمّح فيها وتساهل، ويظهر ذلك من خلال أخذه على داغر تشدّده، وركوبه المركب الصعب في النقد، إذ قال: "أقول: ليس للأستاذ أن يركب في النقد هذا المركب الصعب، وفي الأمر متّسع ومندوحة، فإذا أنكر الأصمعي (الحوائج)، جمعاً لـــ (حاجة)،

وجاراه فيه الحريري، فقد تعقبهما فيه كثيرون من أكابر الأئمّة الحذاق"[٣٣]، وأردف: "فإذا أعوز (الحوائج) القياس، فقد عضدها السماع والشهرة جميعاً، فليس على قائلها سبيل البتة"[٣٤].

وقد اعتمد الزعبلاوي على ما ورد في كتب اللغة، وما جرت به ألسنة الفصحاء، إذ قال: "فما حجّة النقّاد اليوم في إنكاره، ومقالة الجوهري: (وهو كثير في كلام العرب)! وقد جاء في الحديث: (استعينوا على إنجاح حوائجكم بالكتمان)، و(اطلبوا الحوائج إلى حسان الوجوه)، وقال سيبويه: (تنجَّزَ فلانٌ حوائِجَهُ: استنجَزَها)"[٣٥]، وأردف: "وقد جرت به ألسنة الفصحاء...قال صاحب التاج:..(وهو نظير حوائج في جمع حاجة)، وفي تهذيب الألفاظ لابن السكيت: (جمعُ حاجة: حاجات، وحاجٌ، وحوائج، وحوَج بكسر ففتح)"[٣٦].

والحقّ أنّ منع هذا الجمع، وحِرمان اللغة منه، يُعد تشدّداً وتزمّتاً، وحجر واسعٍ، فقد أقرّه كثير من أكابر العلماء واللغويين، وصرّحوا باستعماله، وورد في الحديث والشعر والنثر، فلا عبرة إذن بإنكار المنكرين، لا سيما أنّهم عُرفوا بتشدّدهم في اللغة، وتضييقهم الواسع فيها.

٣- سَدَلَ- أَسْدَلَ:

يُقال: سدلَ الثَّوب والشَّعرَ سَدْلاً، إذا أرخاهما، ففي الأفعال لابن القوطية: "وسَدَلَ الثَّوبَ والشَّعرَ سَدْلاً: أرخَاهُما"[٣٧]، وقيل أيضاً: أسدلَ فلانٌ السِّتْرَ، فأنكره بعض اللغويون والنقّاد القدماء والمحدثين؛ لعدم وروده في بعض المعاجم، إذْ خطّأ الزّبيدي استعمال (أسدَل) في لغة أهل الأندلس في كتابه (لحن العوام): "ويقولون: أسْدَلْتُ عليه السِّتْر، والصواب: سَدَلْتُه"[٣٨]، وتابعه في ذلك ابن مكّي الصقلي بقوله: "ويقولون: أرشيتُ السلطان، وأسْدَلت الثَّوب، والصواب فيهما فَعَلتُ بغير ألف: سَدَلتُ ورشوتُ"[٣٩]، والصفدي أيضاً[٤٠]، والمطرّزي[٤١]، وكذلك نبّه عليه الفيّومي في مصباحه[٤٢].

وقد ردّ ابن هشام اللخمي على الزبيدي مجوزاً ما أنكره، مستنداً في ذلك إلى قول ابن سيدة، إذْ قال: "أمَّا سَدَلَ فيُقالُ فيه: سَدَلَ وأَسْدَلَ. قالَ ابن سِيده: يُقال: سَدَلَ الشعرَ والثوبَ والسّترَ يَسْدِلُهُ ويَسْدُلُهُ سَدْلًا. وأَسْدَلَهُ: أرخاه"[٤٣]، واللخمي معروف بتسمّحه وتساهله في اللغة.

وتابع المنكرين بعض النقّاد المعاصرين، كالشيخ اليازجي، إذ خطّأ قولهم: أسدَلَ الشَّعر او الحجاب، وجعل صوابه: سدَلَه سدْلاً، أي: أرسله وأرخاه[٤٤]، وشايعه في ذلك إبراهيم المنذر[٤٥]، وتابعهم الشيخ توفيق علوية[٤٦].

بينما أجاز الغلاييني الوجهين، وجعل (سدل) أفصح من (أسدل)، فقال: "أسدل الستار وسدله، كلاهما جائزان، غير أنّ (سدله) أفصح من (أسدله)، وقد نصّ القاموس والتاج واللسان والمخصص على أنّ (سدله وأسدله) بمعنى واحد"[٤٧]، وشايعه العدناني في هذا التجويز[٤٨]، وآخرون[٤٩].

وعندما بحث الزعبلاوي هذه المسألة، أجاز ما أنكره المتشدّدون، وأخذ عليهم تشدّدهم بإنكار ما نصّت عليه المعجمات، وما ورد في كلام البلغاء، إذ قال: "أنكر بعض النقّاد (أسْدَلَه)، كاليازجي وداغر والمنذر، ولا وجه لإنكارهم هذا، إذ جاء النصّ عليه في المعجمات، وورد في كلام البلغاء، فقد ذكره المخصص واللسان والقاموس والتاج، ولو سكت عنه الصحاح والأساس"[٥٠]، ومن وروده في كلام البلغاء ما جاء في نهج البلاغة في وصف الخفافيش: " فهي مُسْدِلة الجفون بالنهار على أحداقها، وجاعِلَة الليل سراجاً تستدلُّ به في التماس أرزاقها"[٥١]، وورد أيضاً في كتاب الألفاظ لعبد الرحمن الهمذاني: "أسدَل الله عليك السِّتْر وأسْبَلَهُ"[٥٢]، وبناء على ذلك قال الزعبلاوي: "فثبتَ بهذا صحّة قول القائل: أسْدَل الستر...ولذا قُل: سَدَلتُ الستر وأسْدَلْتُه، فكلاهما صحيح"[٥٣].

نقول: لا داعي للتشدّد والتعسّف في منع استعمال الفعل (أسدل)؛ لثبوت النص عليه في المعجمات وكتب اللغة والبلاغة، وكلام المنكرين مدفوع بما ورد فيها.

٤- حُكْمٌ صَارِمٌ:

يُقال: صَرُم الرَّجل صَرَامَةً، أي: شَجُعَ، فهو صارِمٌ، أي: شُجاعٌ جَلْدٌ، وصَرُمَ السيفُ: احتدَّ، وسيفٌ صارمٌ: قاطعٌ لا ينثني، فيدلُّ الصَّرْمُ على الشجاعة وعلى القطع، ففي المصباح: "وَصَرُمَ الرَّجُلُ صَرَامَةً وزَانُ ضَخُمَ ضَخَامَةً شَجُعَ وَصَرُمَ السَّيْفُ احْتَدَّ وَسَيْفٌ صَارِمٌ قَاطِعٌ"[٥٤].

وقد تشدّد بعض النقّاد، فقصروا دلالة (الصرامة) على الشجاعة فقط، ولذا خطّأوا مَن قال: حُكْم صارم، ورجل صارم، أي: عنيف وشديد، قال الشيخ اليازجي: "ويقولون حُكْم صارم، أي: عنيف

ورجل صارم مثله، وفلان من أهل الصرامة، أي: من أهل الشدّة والعنف، وإنّما الصَّرامة بمعنى الشجاعة، وفسّرها في الأساس بمعنى المضاء في الأمور، وقد صرُم الرجل بالضمّ، وهو صارم"[٥٥]، وشايعه في ذلك إبراهيم المنذر[٥٦]، والأب جرجي جنن البولسي[٥٧]، وآخرون[٥٨].

بينما كان موقف الزعبلاوي في هذه المسألة موقف المتسمّح المتساهل، وظهر ذلك جليّاً من خلال توسعه في دلالة (الصرامة)، وعدم قصرها على الشجاعة فقط، كما ذهب إلى ذلك المتشدّدون، وحمل المعنى المُتداول على عدّة معاني للصرامة، لما بينها وبينه من علاقة أو مناسبة مجازية، إذْ قال: "وعندي أن لا وجه لقصر الصرامة على الشجاعة والمضاء في الأمور، إذْ يمكن أن يُحمل قولهم: (حكم صارم) على أنّه قاطع في الفساد، كما ذهب إليه بعضهم، كما يمكن أن يُحمل على أنّه حُكْم استبدّ به صاحبُه، فلم يصدر فيه عن مشورة، فقد وُصف الرجلُ بمصدر الفعل، فقيل: (رجل صرامة)، إذا استبدّ برأيه، ففي اللسان: (والصَّرامة: المُستبدُّ برأيه المنقطع عن المُشاورة"[٥٩]، وأردف: "وقد جاء من معاني (صرم): ضرب، فإذا قلتَ: (حُكم صارم) احتمل الوصف بالقسوة، ففي الأفعال لابن القوطية: (وصَرَمَه صَرْمَاً: ضَرَبَه، وصَرَمَهم الدهرُ: أصابهم)، والمعوّل في ذلك على القرينة"[٦٠].

ونرى أنّ ما ذهب إليه الزعبلاوي أولى بالقبول، ما دام المجاز يبيحه، وهو رافد من روافد إثراء اللغة، ولا داعي للتضييق ما دام في الأمر متّسع ومندوحة، فبين ما ورد من معانٍ للصرامة في اللغة، وبين المعنى المُتداول ثمّة علاقة أو مناسبة مجازية، فالشجاعة تقود إلى الصرامة غالباً، والماضي في أمره قويّ الإرادة، شديد الإصرار، متمسّك فيما مضى في سبيله، ولا يلزم كونه عنيفاً، لكنّه قويّ العزيمة.

٥- نَعَشَ- أَنْعَشَ:

يُقال: نَعَشَهُ اللهُ فانتَعَش، إذا رفعه، أو أنقذه من وَرْطَة، أو بعثَ فيه النشاط والارتياح، ففي الأساس: "نَعَشْتُهُ فانْتَعَشَ، إذا تداركته من ورطةٍ، وانتَعِشْ نعشَك اللهُ، ونعشَني نعشَةَ كريم والربيعُ ينْعَشُ النّاس"[٦١]، وفي اللسان: "نَعَشَه اللَّهُ يَنْعَشُه نَعْشاً وأَنْعَشَه: رَفَعَه. وانْتَعَشَ: ارْتَفَعَ... وانْتَعَشَ العاثرُ إِذا نَهَض مِنْ عَثْرَتِه. ونَعَّشْتُ لَهُ: قُلْتَ: لَهُ نَعَشَك اللَّهُ"[٦٢].

وقد شاع على ألسنة الكتّاب استعمال الفعل الرباعي المزيد بالهمزة من (نَعَش)، فيقولون: نَعَشَه اللهُ وأَنْعَشَهُ، فخطّأ ذلك بعض اللغويين والنقّاد القدماء، وجعلوه من قول العامّة، إذ قال ابن

السكّيت: "تقول: نَعَشَهُ الله يَنْعُشُهُ، أي رفعه الله، ومنه سمي النَّعْش نَعْشًا لارتفاعه ولا يقال أنعشه الله"(٦٣)، وقال ابن درستويه: "نعشته أي رفعته، وأنت ناعشه، وهو منعوش نعشا، ومستقبل فعله: أنعشه، بفتح حرف المضارعة، وكل ذلك دليل على أن نعشته، بغير ألف، والعامة تقوله بالألف أنعشته وهو خطأ"(٦٤)، وقال الجوهري: "نَعَشَهُ اللهُ يَنْعَشُهُ نَعْشاً، أي رفعه، ولا يقال، أَنْعَشَهُ الله"(٦٥)، وتابعهم في ذلك ابن مكّي الصقلي(٦٦)، وابن الجوزي(٦٧)، والصفدي(٦٨).

وشايعهم في ذلك أحد النقاد المعاصرين بقوله: "وشَبيهٌ بهذا قولهم: أَنْعَشَه اللهُ، وأنعَشَه الطبيب أو الهواء، ولا يُقال ذلك عند العرب، بل الصواب أن تقول: نعَشه الله، أي: رفعه"(٦٩).

وقد نصّت بعض المعاجم على ورود (أنعش) في اللغة، ففي المحكم: "نَعَشَهُ الله يَنْعَشُهُ نَعْشا، وأَنْعَشَهُ: رَفعه"(٧٠)، وفي المصباح: "وَنَعَشَهُ اللَّهُ وَأَنْعَشَهُ"(٧١)، وفي التكملة للصغاني: "وقال الكِسائيّ: أَنْعَشَهُ اللهُ، بمعنى نَعَشَهُ"(٧٢)، وغيرها من المعاجم(٧٣).

وكذلك أجاز بعض العلماء والنقّاد استعمال الفعل المزيد بالهمزة (أنعش)، ونصّوا عليه في كتبهم، ومنهم أبو عبيد القاسم ابن سلام، إذ قال: "نعَشَه الله، وأنْعَشَه"(٧٤)، وابن قتيبة، إذ قال في باب فعلت وأفعلت باتفاق المعنى: "سَعَدَهُ الله و أَسْعَده، ونَعَشَه الله وأنْعَشَه"(٧٥)، وقال المرزوقي في شرح الحماسة: "أرى من أحسنت إليه وأنعشته وبعد الفاقة أغنيته، يتنقصك ويغتابك"(٧٦)، وسار على ذلك بعض شرّاح الفصيح المتسمّحين، كالزمخشري بقوله: "نَعَشْتُ الرجل أَنْعَشُهُ، أي: رَفَعْتُه، وأصلحت حاله، والعامّة تقول: أَنْعَشْتُهُ، وهي لغة تميمية، وأباها الأصمعيّ كُلَّ الإباء"(٧٧)، وقال ابن هشام اللخمي: "نعشت الرجل: رفعته من صرعته، وقالوا: أنعشت"(٧٨)، وقال اللبلي: "يقال: نعشه الله، وأنعشه"(٧٩).

واستناداً إلى ورود الفعل (أنعش) في نصوص المعاجم، وأقوال الفصحاء، تسمّح الزعبلاوي في إجازته ، فقال رادّا على النقّاد المتشدّدين في إنكاره: "أقول سُمع (أَنْعَشَهُ)، وجاء ذلك في نصوص المعاجم، كما قاله الفصحاء ونصّوا عليه أيضاً"(٨٠)، وأردف: "وكيف نحظر من القول ما جرتْ به ألسنة الفصحاء، ونصّت عليه كتبُ اللغة"(٨١)، وتابعه في ذلك عبد الله الشويرف(٨٢)، ومجيد الزاملي(٨٣).

نقول: ما نصّت عليه معظم المعاجم، وجرى على ألسنة أكابر العلماء والفصحاء، لا يمكن إنكاره بأي شكل من الأشكال، ومنعه يُعدُّ تشدّداً واضحاً وتحجيراً لواسع، لا سيما أنّ الفعل (أنعش) قد ثبت التصريح به لغة ثانية في (نعشه)، ففي الأفعال لابن القوطية: "ونعشه الله نعشاً: جبره، وأنعشه: لغية"(٨٤)، وقد ذكر الزمخشري آنفاً أنّها لغة تميمية، وبذلك تثبت فصاحة الفعل (أنعش) واستقامته، ولا عبرة بإنكاره.

٦- المُومأُ إِلَيْه – المُومَى إِلَيْه:

الإيماءُ: الإشارة بالأعضاء، كالرأس واليد والعين والحاجب، يُقال: أوْمَأتُ إليه أُومِيءُ إيماءً، أي: أشَرتُ إليه بالأعضاء، واسم المفعول منه: مُومَأٌ إليه، بالهمزة، ففي النهاية لابن الأثير: "الإِيمَاء: الْإِشَارَةُ بِالْأَعْضَاءِ كَالرَّأْسِ وَالْيَدِ وَالْعَيْنِ وَالْحَاجِبِ...يُقَالُ أَوْمَأْتُ إِلَيْهِ أُومِئُ إِيمَاءً"(٨٥)، وفي المصباح: "أَوْمَأْتُ إِلَيْهِ إِيمَاءً أَشَرْتُ إِلَيْهِ بِحَاجِبٍ أَوْ يَدٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ"(٨٦)، ويقولون أيضاً: أوْمَى إليه، فيكون اسم المفعول منه: مُومَىً إليه، بتخفيف الهمزة، وقد أنكر ذلك بعض اللغويين والنقّاد، وقصروه على الهمز، قال ابن السكّيت: "وتقول: أَوْمَأْتُ إليه، ولا تقل: أَوْمَيْتُ"(٨٧)، وتابعه في ذلك الجوهري بقوله: "أَوْمَأْتُ إليه: أشرتُ، ولا تقل أَوْمَيْتُ"(٨٨).

وتابعهم في ذلك بعض النقّاد المحدثين، كزهدي جار الله في كتابه (الكتابة الصحيحة)، إذْ خطّأ قولهم: المُومَى إليه، وجعل الصواب: المُومَأ إليه، بالهمز(٨٩).

في حين تسمّح الزعبلاوي فصحّح الوجه الثّاني (المخفّف من الهمزة)، وأخذ على بعض النقّاد قصرهم الصواب على المهموز، معتمدين على ما أورده الجوهري في صحاحه بالأخذ بالأفصح فقط، وترك سواه، إذ قال الزعبلاوي: "الكتّاب يقولون أحياناً: أومى إليه، فيكون اسم المفعول منه (مومىً إليه)، وينكره بعض النقّاد، ويقصرون الصواب على المهموز، اعتماداً على ما جاء في الصحاح...أقول: إذا أخذ الجوهري بالأفصح، فلا ينبغي أنْ يُنكر سواه"(٩٠).

وقد استند الزعبلاوي في ذلك إلى ما جاء في أساس البلاغة، وقول ابن خالويه، إذ جاء في الأساس: "أومأت إليه، وصلّى بالإيماء، وفلان مومَى إليه"(٩١)، وفي (ليس في كلام العرب) قال ابن خالويه (ت٣٧٠هـ): "ليس في كلام العرب: كلمة فيها أربع لغات: لغتان بالهمز، ولغتان بغير همز، إلا أربعة أحرف وهن: أومأت إليه وومأت، وأوميت ووميت"(٩٢)، وبناء على ذلك قال الزعبلاوي: "فصحّ بذلك في اسم المفعول من المزيد وجهان: (مُومأ إليه) من (أومأ)،

و(مُومى إليه) من (أومى) بضمّ الأوّل في اسم المفعول"[٩٣]، وقال في موضع آخر: "فليس إنكار قول الكتاب: (المومى إليه) بشيء، ولو كان دون (المومأ إليه) في الشهرة"[٩٤]، أي إنّه أخذ بالمشهور وغير المشهور من اللغات، وما ذلك إلّا تساهل وتسمّح منه، وشايعه في ذلك العدناني[٩٥]، وآخرون[٩٦].

نقول: ثبت أنّ (أومى إليه) لغة واردة عن العرب، وإن كانت أقلّ شهرة من (أومأ إليه) بالهمزة، لكن لا يعني ذلك إنكارها، فقد حكاها ابن قتيبة والفراء، وجاءت في الحديث، قال ابن قتيبة في باب (فعلت وأفعلت بمعنى): "وقد روى أيضاً أَوْمَيت إلى فلان، وأَوْمَأْت"[٩٧]، وجاء في اللسان: "وأَوْمَيْتُ: لُغَةٌ فِي أَوْمَأْتُ؛ عَنِ ابْنِ قُتَيْبَةَ. الْفَرَّاءُ: أَوْمى يُومي ووَمى يَمِي مَثْلَ أَوْحى ووَحَى، وفِي الْحَدِيثِ: كَانَ يُصَلِّي عَلَى حِمار يُومي إِيمَاءً"[٩٨]، وأورد ابن الأثير لفظة (يُومي) في الحديث بالهمز، وذكر أنّها قد جاءت بغير همزٍ أيضاً، على لغة من قال: قرَيْتُ في قَرَأْتُ، أي: على لغة مَن يُخفّف الهمز[٩٩]، وقد جعل الصغاني اللغتين بمعنى واحد، فقال: "أَوْمَيْتُ مثل أَوْمَأْتَ"[١٠٠]، وقد ذكر الشهاب الخفاجي أنّ (أومى) لغة مسموعة[١٠١]، وقد جرت هذه اللغة على ألسنة كثير من الفصحاء والعلماء، ففي تهذيب اللغة: "الأصمعيّ: أشارَ الرَّجل يُشيرُ إِشَارَة، إِذا أَوْمى بيدَيْهِ"[١٠٢]، وفي (الفرج بعد الشدة) للتنوخي (ت٣٨٤هـ): "فكأنني أُومِي إِلَيْهِ بسبابتي"[١٠٣]، وفي (أخلاق الوزيرين) لأبي حيان: "ولولا هربي من الإطالة...لحكيت المناظرة التي أومى إليها هذا الشيخ"[١٠٤]، وفي غيرها من كتب اللغة[١٠٥]، يُزاد على ذلك ويقوّيه ورود هذه اللغة في الشعر القديم،

ومنه قول البحتري:

لأَكْبَرْتُ أَنْ أُومِي إليك بإصْبَعٍ تَضَرَّعُ أو أُدْنِي لِمَعْذِرةٍ فَمَا[١٠٦]

كلّ ذلك كفيل بإثبات صحّة استعمال (أومى إليه) واسم المفعول منه (المُوما إليه)، وما ذلك إلّا لتخفيف الهمز بالحذف، والتخفيف – كما تناولناه في الفصل الأول– موجود عند العرب منذ القدم، فجرى تحوّل المقطع الأخير في (المُومَأ) من مقطع طويل مغلق إلى مقطع متوسط مفتوح؛ طلباً لليسر في النطق والتسهيل؛ لأنّ الهمزة أصعب الأصوات نطقاً.

وختام هذا المبحث نُذكِّر بما ذكرناه في بدايته، أنّ تسمّح الزعبلاوي لم يكن مفرطاً، وإباحياً، بل تقيّد بالمعايير الصوابية التي وضعها أساساً لنقده اللغوي، حيث منع بعض الاستعمالات اللغوية، على الرغم من تجويزها مِن قبَل غيره من النقّاد الكبار، ومن أمثلة ذلك جمع (شَطْر) على (أشْطار)، حيث جوّزه العدناني[١٠٧]، مستنداً إلى غلبة جمع (فَعْل) على (أفْعال)، بينما رفض الزعبلاوي هذا الجمع، ولم يجعل جمع (فعْل) على (أفعال) مُباحاً، بل قيّده بجمع مالم تجمعه العرب، كبْحث وأبحاث، ولا يُتجاوز ذلك، إذ قال: "تناول هذا العدناني في معجم الأغلاط المعاصرة، فأقرّ جمع (شَطْر) على (أشْطار)، استناداً إلى غلبة جمع (فَعْل) على (افعال)...وعندي أنّه لا وجه لجمع (شَطْر) على (أشْطار)، وإذا ثبت غلبة جمع (فَعْل) على (أفعال)، فإنّك تقيس عليه مالم تجمعه العرب، كجمعك البحث على أبحاث، وليس لك أن تتجاوز ذلك، وإلا فهل تجمع: العَقْل والكَهْف...على أعْقال وأكْهاف"[١٠٨].

وكذلك أخذ على الغلاييني تسمّحه المفرط من خلال تجويز لفظتي (وفير) و(فخيم) صفاتاً، بينما منعهما هو؛ لعدم السماع بهما، وإنّهما ليستا على قياس، إذ قال: "ومذهبنا يجري من الأستاذ مذهب مجرى الضد، فنحن لا تهمنا الكلمة والكلمتان، ولا تعنينا الشهرة العارضة، إذا لم يسندها سماع مضبوط، أو يدعمها قياس صحيح، ونعدُّ كلّ تسمّح من هذا القبيل عبثاً باللغة، وبثّاً للخلل في أقيستها المعروفة"[١٠٩].

ومنع الزعبلاوي أيضاً استعمال (التحوير) بمعنى التغيير أو التعديل أو التبديل أو التنقيح، على الرغم من إجازة المجمع القاهري له، ملتزماً بما جاءت به المعاجم من معانٍ لـــ (التحوير)، ومنها التبييض، والتدوير[١١٠]، وغير ذلك من الأمثلة.

الخاتمة:

بعد توفيق الله سبحانه وتعالى في إتمام هذا البحث توصّلنا إلى بعض النتائج، التي أهمّها:

١- كشف البحث عن أنّ عدم اتفاق اللغويين والنقّاد القدماء والمحدثين على مقياس صوابي محدّد، يمكن على أساسه الحكم بالصحّة أو الخطأ، أدّى إلى ظهور ثلاثة اتجاهات نقدية في حركة التصحيح اللغوي في اللغة العربية: الأوّل متشدّد يقف عند المسموع ولا يقبل إلّا

الأفصح، ويعدّ ما سواه لحناً، والثّاني متساهل يقبل كلّ ما ورد عن العرب، ويحتجّ به، والثّالث وسط بين الاتجاهين، رفض كل ما رآه لا يخدم اللغة، سواء أن صدر عن تشدّد أم تساهل، ولكلّ اتجاه مَن يُمثله من اللغويين والنقّاد القدماء والمحدثين، وقد ظهر من خلال البحث أنّ الزعبلاوي من أصحاب الاتجاه النقدي الثالث، إذ كان متسمّحاً متساهلاً، وفي الوقت نفسه قيّد ذلك التسمّح والتساهل بموافقة أصول اللغة وضوابطها، وأن يكون في حدود مرسومة، لا تسمح مُباح مفرط، تمنع منه روح العربية وطرائقها، ولذلك لاقى هذا الاتجاه استحساناً واسعاً، وإقبالاً كبيراً من لدن اللغويين والأدباء والكتّاب؛ لأنّهم وجدوا فيه ضالّتهم، وهدفهم المنشود.

٢- اختطّ الزعبلاوي لنفسه منهجاً يكاد يستقلّ به عن بقيّة النقّاد، فهو منهج يقوم على الوسطية بين التشدّد والمرونة، يتوسع في اللغة، لكن بحدود وضوابط مرسومة، وكان أكثر تسمحاً وتوسعاً من غيره من النقّاد، الذين حجّروا اللغة، وضيّقوا أمر استعمالها.

٣- لم يلتزم الزعبلاوي منهج أو آراء مدرسة نحوية دون أخرى، أو آراء عالم من العلماء دون آخر، فقد وجدناه يوافق البصريين في مسائل، ويخالفهم في أخرى، ويوافق الكوفيين في مسائل، ويخالفهم في أخرى، وقد يُخالف الاثنين معاً، مائلاً إلى ما يظنّه صواباً، بما يمليه عليه علمه، ويشهد به يقينه، فيكون منه على بيِّنة، ولكنّه في أغلب مسائله يأخذ بمذهب جمهور النحاة، ولم يمنع من غيره، إذا اشتهر وشاع في الأصل، فهو إلى جانب ذاك في الصحّة والجواز، ولو لم يماثله في الجودة والقوّة.

٤- تميّز منهج الزعبلاوي في التصحيح اللغوي بأنّه تناول لغة الكتّاب في أغلب مسائل النقد اللغوي عنده، وهي لغة (الخاصّة)؛ لأنّه وجد أنّ التصحيح اللغوي يجب أن يبدأ من مصادره ومنابعه، فمعالجة لغة العامّة نابع من معالجة لغة الكتّاب، الذين هم أكثر تأثيراً في العامّة.